

سياسات التحكيم العلمي

السياسات العامة / سياسات التحكيم العلمي

سياسات التحكيم العلمي

تتبع مجلة دراسات محاسبية مجموعة من السياسات التي تضمن توفر الإجراءات الرئيسية التي تكسب للمجلة صفة (مجلة علمية محكمة) وهي من أهم ضروريات عمليات العلم وهي التي تكسب العلم صفته التراكمية عن طريق إخضاع المنتج العلمي للباحث أو المؤلف أو المفكر أو العالم لعملية المراجعة العلمية الصارمة والدقيقة من قبل المختصين أو الخبراء في نفس المجال العلمي، وتشمل هذه العملية مجموعة من السياسات التالية:

- **التقييم الموضوعي:** يجب أن تتم عملية التحكيم بشكل موضوعي وغير متحيز، بناءً على المعايير العلمية البحتة.
- **التحكيم المزدوج (Double-Blind):** تتم عملية التحكيم بشكل مزدوج حيث يكون كل من المحكم والمؤلفين مجهولين عن بعضهم البعض.
- **سياسات استقطاب هيئة التحكيم:**
- **المؤهلات الأكاديمية:** يجب أن يكون المحكمين متخصصين في الموضوع الذي يتعاملون معه في البحث، حيث يتم تحديدهم بناءً على خلفياتهم الأكاديمية في المجال المحدد.
- **الخبرة البحثية:** يفضل أن يكون المحكمين قد نشروا أبحاثاً في المجال نفسه ويمتلكون سمعة بحثية معتبرة، يمكن للمجلة أن تعين مراجعاً بناءً على سجله البحثي وإسهاماته العلمية.
- **الحياد والنزاهة:** يجب أن يكون المراجعون محايدين، ولا يمكن لهم المراجعة للبحث الذي قد يكون لهم فيه مصلحة أو علاقة مباشرة مع مؤلفي البحث. تتم عملية المراجعة بهدف تحسين جودة الأبحاث وليس لتحقيق مصالح شخصية.
- **التدريب والتوجيه:** بعض المجالات العلمية توفر تدريباً أو إرشادات للمحكمين لضمان فهمهم للمعايير والسياسات التي يجب أن يتبعوها أثناء المراجعة.
- **إجراء التقييم المستقل:** ينبغي على المحكمين أن يكون لديهم القدرة على تقييم البحث بشكل مستقل وشامل، بما في ذلك المنهجية، التحليل الإحصائي، والنتائج.
- **التنوع في الخبرات:** يجب أن تفضل يكون هناك تنوع في المحكمين من حيث الخبرات العلمية والثقافية لضمان فحص الأبحاث من جوانب متعددة.
- **المكافأة والتشجيع:** يجب أن تخصص مبالغ مالية للمحكمين كمكافأة تشجيعية على الجهود المبذولة، وكذلك تنفيذ سياسة التشجيع المعنوي عن طريق منح (شهادة محكم معتمد) وفق شروط محددة.

سياسات استقطاب هيئة التحكيم:

- المؤهلات الأكاديمية: يجب أن يكون المحكمين متخصصين في الموضوع الذي يتعاملون معه في البحث، حيث يتم تحديدهم بناءً على خلفياتهم الأكاديمية في المجال المحدد.
- الخبرة البحثية: يفضل أن يكون المحكمين قد نشروا أبحاثاً في المجال نفسه ويمتلكون سمعة بحثية معتبرة. يمكن للمجلة أن تعين مراجعاً بناءً على سجله البحثي وإسهاماته العلمية.

السياسات المتعلقة بالانتحال والتزوير العلمي:

تلتزم المجلة باتباع السياسات الخاصة بالكشف عن الانتحال وفق ما يلي:

- سياسة الفحص وكشف والانتحال: تستخدم المجلة برامج الكشف عن الانتحال وأدوات أخرى لفحص الأوراق العلمية المقدمة بحثاً عن الحالات المحتملة للسرقة الأدبية أو النشر المكرر.
- عواقب الانتحال والاستلال: إذا تم اكتشاف الانتحال في الورقة العلمية، فإن المجلة ستتخذ الإجراء المناسب، الذي يشمل: رفض الأوراق العلمية، واحتمال حظر التقديمات المستقبلية إلى المجلة.
- الحياد والنزاهة: يجب أن يكون المراجعون محايدين، ولا يمكن لهم المراجعة للبحث الذي قد يكون لهم فيه مصلحة أو علاقة مباشرة مع مؤلفي البحث. تتم عملية المراجعة بهدف تحسين جودة الأبحاث وليس لتحقيق مصالح شخصية.
- التدريب والتوجيه: بعض المجلات العلمية توفر تدريباً أو إرشادات للمحكمين لضمان فهمهم للمعايير والسياسات التي يجب أن يتبعوها أثناء المراجعة.
- إجراء التقييم المستقل: ينبغي على المحكمين أن يكون لديهم القدرة على تقييم البحث بشكل مستقل وشامل، بما في ذلك المنهجية، التحليل الإحصائي، والنتائج.
- التنوع في الخبرات: يجب أن تفضل يكون هناك تنوع في المحكمين من حيث الخبرات العلمية والثقافية لضمان فحص الأبحاث من جوانب متعددة.
- المكافأة والتشجيع: يجب أن تخصص مبالغ مالية للمحكمين كمكافأة تشجيعية على الجهود المبذولة، وكذلك تنفيذ سياسة التشجيع المعنوي عن طريق منح (شهادة محكم معتمد) وفق شروط محددة.

سياسات التحكيم البحوث المقدمة للنشر

تتبع المجلة الية التحكيم من خلال ما يلي:

- 1- تخضع البحوث المرسلّة إلى المجلة لفحص أولي، من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليتها للتحكيم، وذلك خلال أسبوع من تاريخ استلام البحث، ويحق لهيئة التحرير أن تعتذر عن قبول البحث في حالة تبين أنه لا يصلح للنشر بالمجلة لأي سبب من الأسباب كمخالفة للشروط النشر أو الشروط الفنية أو الشكلية.
- 2 -تخضع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي وفق نظام التحكيم المزدوج من قبل أستاذين متخصصين كحد أدنى تحددهم هيئة التحرير بشكل سري، ويكون التحكيم،
- 3- يحق لهيئة التحرير في حالة رفض البحث من أحد المحكمين الاستعانة بمحكم ثالث، وتكون نتيجة تحكيمه (نهائياً).

سياسات الالتزام بالتعديلات بعد التحكيم:

- التعديلات المطلوبة من المحكمين: يجب ان يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة وفق نماذج التحكيم بناءً على ملاحظات المحكمين قبل النشر على أن يلتزم بإجراء التعديلات ضمن إطار زمني محدد.
- سياسات المراجعة التأكيدية المزدوجة: وهي مراجعة للمرة الثانية من قبل المحكمين ومن قبل أعضاء هيئة التحرير بعد إجراء التعديلات المطلوبة وتحديد التزام الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة.

سياسات الإفصاح عند اسباب الرفض بعد التحكيم:

- الإفصاح التام: في حال رفض البحث من قبل المحكمين، يجب عليهم توضيح أسباب الرفض للباحثين لتقديم تحسينات مستقبلاً.

صفحة البداية